

الدرس اللغوية وآلياته المعرفية

Linguistic lesson and cognitive mechanisms

د، الحسين مبرك 1

جامعة محمد بوضياف ، المسيلة

mabrakhocine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/29 تاريخ القبول: 2019/10/12 تاريخ النشر: 2020/01/20

الملخص:

لم يكتف النحاة العرب باعتماد نصّ لغوي واحد ، وراحوا يوسعون دائرة اهتمامهم ، فاصطنعوا منهجا وأحاطوه بكثير من الدقّة والضبط ، كما حرصوا على عملية الأخذ والاستشهاد ، فسمّعوا ورووا عن أبناء الجماعة اللغويّة التي تُرتضى عربيّتها ، ولا يرتقي إليها الشكّ في الكذب والوضع ، ولا يُداخلها الفساد.

Résumé: Le Sculpteur Arabes s'est assis avec l'adoption d'un texte Un linguiste, et ils .

ont commencé à élargir leur cerde d'intérêt, alors ils ont fait une méthode et l'ont entouré avec beaucoup de précision et de contrôle, comme ils étaient désireux sur le processus de prise et de citation, ils ont entendu et raconté sur les fils de la communauté linguistique qui est accepté arabe, et le doute ne s'élève pas à elle dans le mensonge et la situation, et n'implique pas la corruption.

المتصفح لكتب النحو القديمة يستوقفه الكم الهائل من الشواهد القرآنية التي أوردتها النحاة في سياق تنظيراتهم ، واعتدادهم بالقراءات القرآنية ، واعتماد الدرس اللغوي عندهم على السماع في أوّل الأمر ، وهي الطريقتان المثلّيتان لجمع مواد اللغة ، بل هي آلية لنقل الشعر عن رواته وحفظه ، وتلقّي القرآن الكريم والحديث الشريف ، بل إنّ النحاة واللغويين درسوا اللّهجات العربيّة في ضوء السماع ، مستوضحين جيّدًا من خبثها ، حسنها من ضعفها ، وفي ضوءه سنّ النقاد آراءهم وأحكامهم ، فالسمع أبو الملكات اللسانية¹

¹- المؤلف المرسل: د. الحسين مبرك ، الايميل: mabrakhocine@gmail.com

وللسَّماعُ مزيَّةٌ كبرى في نقل تراث العرب وتبليغه ، الأمر الَّذي أدَّى إلى تخليص العربيَّة في أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلِّ شوائب المرُكَّبات الصَّوتية العسيرة نطقاً ، وغير المستساغة سماعاً ، ممَّا أسبغ على الكلام العربي انسجاماً وأثراً ، وعلى الكلمة العربية سلاسة وانسياباً ومسحة موسيقية انمازت بها عن سائر أخواتها السَّاميات "2

لقد اعتمد الدُّرس اللغوي القديم في سياق جمعه للمادَّة اللغوية ، وتقنيته للنَّحو العربي على منهج وصفي ، كان بمثابة دراسة علمية للغة في زمان ومكان معيَّنين ، كما اعتمد النحاة على الشَّعر الجاهلي إلى غاية القرن الرَّابِع للهجرة ، لفساد الألسنة وشيوع اللَّحن ، وهو ما أكَّده ابن جني : " في نهاية القرن الرَّابِع لم يعد هناك فصيح من العرب لا في البوادي ولا في الحواضر "3 ، كما امتنعوا عن السَّماع والنَّقل ، وهو المنهج الَّذي التزم به علماء البصرة ، لأنَّ علماء الكوفة انفتحوا على كلِّ القبائل والشُّواهد ، أمَّا النَّصُّ الَّذي ينبغي أن يكون مصدراً للدراسة والتحليل ، فهو النَّص الَّذي يؤخذ من أفواه الفصحاء الأعراب ، حرصاً من أهل اللغة على تحصيل وتحقيق النَّمُودج الأصحِّ والأنقى الَّذي لم تمسه العجمة ولم تُصبه اللَّكنة ، ولم تتداوله ألسنة السوقة والدَّهماء ، وتهبط به إلى منزلة دون البلاغة والفصاحة ، يقول "محمد عيد" : " والمهم فيما نحن بصدده ، أنَّ الحرص على المشافهة والتَّواصي بها بين الدَّارسين والناطقين ، فيه توثيق للنَّقل وضبط للنطق ، وأنَّ هذا التَّوثيق وذلك الضبط ، دعا إليهما التَّحرُّزُ الشَّدِيدُ فيما يُدرس من نصوص اللغة ، ليتحقَّق فيها الصَّحَّة والنِّقاء "4

ومثل هذه النصوص المضبوطة المؤثَّقة ، هي التي يُعتمد عليها ، ويعتد بها كشواهد نحويَّة ، بها يُستدل على صحَّة قواعد اللغة ، وتعلُّل الأحكام ، وتفسُّر الظواهر اللغوية ، لأنَّ العلاقات النَّحوية هي في الأصل علاقات بين الألفاظ ، والقواعد النَّحوية نوعان : أمَّا النَّوع الأوَّل فهو عبارة عن قواعد كلية تسم بالأنواع في نصوص اللغة ، كرفع الفاعل والمبتدأ ، ونصب المفعول به وجرِّ المضاف إليه ، وهي ماثورة في كتب النَّحويين ، فيما يُسمَّى الأبواب النَّحوية ، كباب المرفوعات وباب المنصوبات وباب المجرورات "5 ، في حين أنَّ النَّوع الثَّاني يتمثَّل في في القواعد الجزئية ، وهي القواعد التي تبحث في التَّفصيلات الجزئية للظاهرة اللغوية ، كالتَّقديم والتَّأخير ، والحذف والزيادة ، وهو ما أشار إليه علماء النَّحو بالقول : " من تمسَّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل "6

إنَّ هذه النصوص والشُّواهد هي وسيلة لغاية ، وهي توكيد قاعدة وإثباتها ، أو نفيها ، وهي قواعد بنيت على أساس الوصف والاستقراء ، لذلك أكَّد النحاة على صحَّة المسموع ووثاقته . يقول "سيبويه" : " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم "7

ويقول : " حدَّثنا الخليل أنَّه سمع من العرب من يُوثق بعربيته يُنشدُّ هذا البيت "8 ويقول في السِّياق نفسه : " وزعم من نثق به أنَّه سمع رؤية يقول : هذا غلام لك مقبلاً "9 ، كما ذهب ابن جني في كتاب "الخصائص" إلى ضرورة التَّثبت من صحَّة المنقول عن الرواة والنُّقلة : " هذا موضع من هذا الأمر لا يُعرف صحَّته إلَّا من تصوَّر أحوال السَّلف فيه تصوُّرهم ، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم ، واعتقد في هذا

النُحوية والصَّرفية من النصوص الجاهلية التي سبقت في الزَّمن النصَّ القرآني الكريم ، يجعل منها شاهدة شهادة صدق على أنَّ النحاة لم يتصرَّفوا في إعراب النصَّ القرآني ، وإن تعدَّدت قراءاته "17، وفي هذا السَّياق فإنَّ كثيرا من المفسِّرين ، قد استمدوا شواهدهم من الشَّعر الجاهلي في تفاسيرهم ، لقناعتهم وبقينهم بأنَّ الشَّاهد اللغوي الجاهلي ، شاهدٌ على صحَّة البنية اللغوية للنصَّ القرآني ، وهو إلى ذلك شاهدٌ على صحَّة القواعد التي استنبطها النحاة ، من خلال تتبع كلام العرب الفصحاء ، ممثَّلا في النصوص اللغوية الجاهلية خصوصا"18 ، لذلك تبقى النصوص هي المادَّة التي تتولَّد عنها القواعد وتُبنى عليها ، لا العكس ، ذلك " أنَّ أمثلة الكلام تكون أولا ، وأنَّ القواعد التي تصفها أو تفسِّرها تكون ثانيا ، وإذن فقد تكلم العرب كما تكلم غيرهم ، قبل أن يضعوا قواعد كلامهم ، ومعلوم أنَّ امرأ القيس وأقرانه ، قد تقدَّموا على سيبويه وأقرانه من هذه الجهة في التَّرتيب الزَّمني ، ومن هذه الجهة في ترتب القواعد على النصوص"19

ولعلَّ كثرة الآراء والتصورات وتعدد طرق التَّخريج وتفاوت المستويات اللغويَّة ، هي التي دفعت النحاة على اعتماد منهج التَّأويل في تعاملهم مع نصوص العربيَّة ، وترتبط هذه التَّصورات والآراء بما يُعرف بنظرية العامل ، وما يتَّصل بها من مباحث العلَّة والمعلول ، والعامل والمعمول ، وغيرها ، وإلى هذا أشار " محمد عبيد " بقوله: "فالسَّببُ في وجود التَّأويل في النُّحو ، نظريات أصول النُّحو ، مثل العامل والمعمول ، والعلَّة والمعلول ، والقياس . وقد نما النُّظر العقلي وأبدع فيه ، حتَّى وصل إلى درجة التَّعمية والإلغاز "20 ، في حين أنَّ تعدد المستويات اللغوية فهو ناجم عن تداخل اللهجات واختلاط الشَّعر بالنثر ، رغم عمليات الضَّبْط والتَّقنين التي وضعها النحاة ، لذلك فالتَّأويل هو ضربٌ من التَّفسير يقوم على التَّقدير أو الحذف . لكنَّه لا يمسُّ بالقواعد الكلِّيَّة والتَّصورات النَّظرية ، فمن المسائل التَّقديرية قولهم : إنَّ الخبر في جملة ما محذوف لدلالة الحال عليه ، ومثل هذه التَّقديرات ونحوها لم يصطنعه النحاة ، ولم يأتوا به من تلقاء أنفسهم ، ولا ألزموا به أحدا ، بل هو نظرٌ واستنباط ، ثمَّ تعليل وتفسير "21 ،

ومنه فإنَّ النحو العربي هو نحو قوامه النصَّ ، ومادته النصَّ ، وغايته النصَّ ، وهذا النصَّ هو أرضية النُّحو ، أساسه ومهاده الذي ظلَّ محلَّ اهتمام وعناية اللغويين العرب في كلِّ الأوقات ، دون أن تمتدَّ إليه يدُ التَّغيير أو التَّبديل ، إلَّا أنَّ بعض النصوص لم تسلم من التَّغيير والتَّبديل برأي المهتمِّين بالدَّرس النُّحوي العربي ، " فراحت ضحيَّة المنافسة بين النحاة والحاجة للرأي والشَّاهد ، أو الحاجة لما يؤيِّد الرأي من الشُّواهد"22

وقد ذهب "عبد القاهر الجرجاني " - في معرض الرَّدِّ على الذين قلَّلوا من أهمِّيَّة النُّحو - ، إلى بيان مكانته الجليلة ، وقيمتها الرِّفيعية ، بقوله: "وأما زُهدُهم في النُّحو ، واحتقارُهم له ، وإصغارُهم أمره ، وتهاوُّنهم به : فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صنيعهم في الذي تقدَّم ، وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ، ذلك لأنَّهم لا يجدون بُدَّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه . إذ كان قد علَّم أنَّ الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتَّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأنَّ الأغراض كامنةٌ فيها ، حتَّى يكون هو المستخرج لها ، وأنَّه

المعيارُ الذي لا يتبيّن نقصان كلام ورجحانه ، حتّى يُعرض عليه ، والمقياس الذي يعرف صحيحً من سقيم حتّى يرجع إليه ، ولا يُنكرُ ذلك إلّا من يُنكرُ حسّه ، وإلّا من غالط في الحقائق نفسه" 23.

ومنه فإنَّ اللغة - في نظره - ليست مجرد مصطلحات وقواعد جامدة ، وأحكام تتعلق بالألفاظ بمعزل عن المعاني . يقول : " فليست اللغة مجرد مصطلحات أو قوانين يخضع لها الفكر ، وإنَّما هي رموز تتجسّد فيها حالة المتكلّم الباطنة بكل ما فيها إحساس وشعور وفنّ ، ولو صحَّ كونُ اللغة مجرد علامات اصطلاحية لوقفت عند حدود نقل الفكر وحدها .." 24 ، لذلك عمد "عبد القاهر الجرجاني" في صياغته لنظرية النّظْم إلى ربط النّحو بالبلاغة فقال: "واعلم أن ليس النّظْم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو ، وتعمل على قوانينه ، وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها" 25

إذ لا تُعرف بلاغة الكلم وأغراضه إلّا بضبط معانيه ، ومعرفة دلالاته ، وقد استدلّ على ذلك بمطلع سورة الفاتحة" الحمد لله ربّ العالمين " جعل الحمد أولاً للابتداء به ، وجعل الله ثانياً للإخبار به ، أمّا ربّ فجعلها ثالثاً كي يوصف بها الله سبحانه وتعالى "26

وهنا ندرك أن لا مجال للفصل بين النحو والنظم والمعنى ، فالحمدُ مبتدأ ، ولله جار ومجرور في محل رفع خبر ، وربّ صفة ، ومن ثمّ تعدّدت طرق وأساليب التّأويل ، منها التّقديم والتّأخير ، وهو أسلوب من أساليب صياغة الكلام ، فالتّقديم هو خلاف التّأخير وأصل في بعض العوامل والمعمولات ، ويكون طارئاً في بعضها الآخر" 27

وأما التأخير فهو خلاف التقديم ، ويعني حالة من التَّغْيِير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة ، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل 28 ، وقد أشار "عبد القاهر الجرجاني" في كتابه "دلائل الإعجاز" إلى فضل ومزية هذه الظاهرة اللغوية ، بقوله: "باب كثير الفوائد ، جُمُ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعه ، ويفضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ، ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحَوِّل اللَّفْظ عن مكان إلى مكان" 29

إلى جانب الحذف والزيادة والتقدير والإضمار، والحمل على المعنى . وهو من أساليب التأويل التي شاع استعمالها عند البصريين ، من أمثال عيسى بن عمر ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد وسيبويه ، فقد ذكر " سيبويه " أنَّ عيسى بن عمر يعلّل رفع " الأوّل فالأوّل " في قول العرب : " ادخلوا الأوّل فالأوّل " وهما كلمتان رفعتا من غير رافع ، لأنّ الفعل "ادخلوا "اختصَّ بواو الجماعة ، يعلّل ذلك بتضمين الفعل " ادخلوا " معنى "فليدخل " ، يقول سيبويه: " وكان عيسى يقول: ادخلوا الأوّل فالأوّل، لأنّ معناه : ليدخل فحمله على المعنى "30

كل هذه القرائن والشواهد تدل على أنَّ النحاة العرب القدامى قد ربطوا أحكامهم وقواعدهم النحوية بالنصوص والأدلة والحجج ، كما تدل على أنَّهم تعاملوا مع النصوص بوصفها ظواهر خاضعة لمقتضى الحال ومتطلبات المقام والسَّياق ، وهم في ذلك يراعون المعنى مراعاتهم للمبنى ، ولم يكتفوا بالوصف والتحليل ، واعتمدوا على التفسير الذي يتوخَّى الجوهر ، ويتجاوز التجريد .

- الهوامش :

- 1- ابن خلدون :المقدمة، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، مصر ، دت ، ص 546
- 2- المهدي بوروية :أطروحة دكتوراه في اللغة ، ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية ق3، تلمسان ، 2001 ، ص16
- 3- ابن جني : الخصائص ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ص 47/1
- 4- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تح : ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2002 ، ص 127
- 5- السيوطي :الأشباه والنظائر في النحو ، مراجعة فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1996، ص 21
- 6- لخضر بلخير :الوصف والتأويل في الدرس النحوي العربي ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، ع8 ، جوان 2012 ، جامعة باتنة ، ص 108
- 7- محمد عيد :الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، عالم الكتب ، بيروت ، د ط ، 1988 ، ص52
- 8- سيبويه : الكتاب ، تح ،عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ، 1988 ، ص 92/2
- 9- المصدر نفسه ، 110/2
- 10- المصدر نفسه ، ص 113/2
- 11- ابن جني : الخصائص ، ص 309
- 12- عبده الراجعي :النحو العربي والدرس الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت د/ط ، 1986، ص 49
- 13- السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو، تح : أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، د/ط ، 1976، ص202
- 14- المرجع نفسه ، ص 33
- 15- ابن فارس : مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا د/ط ، 1976 ، ص 162/1
- 16- الزمخشري: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تح : محمد أحمد جاد المولى وزملاؤه ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، ط3 ، د/ت ، ص 358/1
- 17- المرجع نفسه ، ص 87
- 18- حسن خميس الملقح :الحجاج في الدرس النحوي ، مجلة عالم الفكر ، م40، ع2 ، 2011، ص126
- 19- انظر الكشف للزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د/ط ، 1986، ص41/1
- 20- نهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 1987، ص21/20
- 21- انظر قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين : محمود سليمان ياقوت ، دار المعارف ، مصر ، د/ط ، دت ، ص 15
- 22- محمد عيد :الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص 212

- 23- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 86-87
- 24- أحمد عبد السيد الصاوي : النقد التحليلي عند عبد القاهر الجرجاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الاسكندرية ، مصر ، 1979 ، ص 163
- 25- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 127
- 26- عيسى علي العاكوب : التفكير النقدي عند العرب ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، د ت ، ص 307
- 27- محمد سمير اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت ، ص 183
- 28- المرجع نفسه ، ص 09
- 29- عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص 148
- 30- سيبويه : الكتاب ، ص 398/1